

بيان علاقة توازن السوق السلمي النقدي للاقتصاد المفتوح مع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر*

أ.د. هاشم مرزوك علي⁽²⁾

أ.م. محسن خضير عباس⁽¹⁾

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

Mkdhair@uowasit.edu.iq

<http://dx.doi.org/10.29124/kjeas.1653.1>

المخلص

يُعد التوازن الاقتصادي العام موضوعاً هاماً لصانعي السياسة الاقتصادية في جميع دول العالم ، وكان ولا يزال كغيره من الموضوعات التي لا ينفك أن يكون وجهاً من الايديولوجية القائمة في المجتمع ، ومن ثم فهو انعكاس للفلسفة السائدة في ذلك المجتمع وفقاً لرؤيا صانع القرار وآلياته. كما ويحتل هذا المفهوم المكانة الاساسية في معظم اقتصادات العالم فهو المحور الذي دار حوله نقاش الفكر الاقتصادي في مختلف المدارس الاقتصادية إذ تطوّر هذا المفهوم مع تطوّر الفكر الاقتصادي الذي يُعد بدوره امراً مهماً في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، كما أنّ التوازن الاقتصادي يمثل بحد ذاته تحدياً أمام صانع القرار الاقتصادي والسياسي، لارتباطه بمفاصل حياة ذلك المجتمع من استثمار وأستهلاك ومعدلات بطالة وادخار وغيرها ، لذا فقد أوضحت المدارس الاقتصادية رؤيتها تجاه هذا المفصل المهم في السياسة الاقتصادية حتى وأن غاب التحديد المباشر يبقى الهدف الحقيقي مُنصباً على تحقيقه في المستقبل من اجل السعي نحو استقرار اقتصادي للمجتمع .

Abstract

The general economic balance is an important topic for economic policy makers in all countries of the world, and it was and still is, like other topics, that continues to be an aspect of the existing ideology in society, and therefore it is a reflection of the prevailing philosophy in that society according to the vision of the decision maker and its mechanisms. This concept also occupies a fundamental place in most of the world's economies, as it is the axis around which the discussion of economic thought took place in various economic schools. This concept developed with the development of economic thought, which in turn

* البحث مستل من اطروحة دكتوراه للباحث الاول

is considered an important matter in achieving economic efficiency. Economic balance itself represents a challenge to the maker. Economic and political decision, Because of its connection to the details of the life of that society, such as investment, consumption, unemployment rates, savings, etc., therefore, economic schools have made clear their vision regarding this important detail in economic policy. Even if there is no direct definition, the real goal remains focused on achieving it in the future in order to strive towards economic stability for society.

المقدمة

حاولت النماذج الاقتصادية أن توضح أهمية التوازن الكلي عن طريق استخدامها أكثر من نموذج إلا أن نموذج (IS-LM-BP) يُعد من أفضل النماذج الذي حاول أن يوضح التوازن في السوق السلعية، والسوق النقدية، وسياسات التجارة الخارجية المتمثلة بميزان المدفوعات، إذ أراد هذا النموذج أن يوضح سعر الفائدة والدخل التوازنيين على مستوى التوازن الداخلي والخارجي .

وقد بقي موضوع التوازن العام في الاقتصاد، ومسألة تحقيقه في الأسواق المختلفة في وقت واحد غاية في الصعوبة، إذ لا بد من تحقيق التوازن في السوق السلعية، والسوق النقدية، وسوق العمل والموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات، ونظراً لصعوبة التنسيق بين هذه التوازنات وإيجاد العلاقات المشتركة فيما بينها، وكذلك للارتباط الوثيق بين السوق السلعية والسوق النقدية فإن التوازن الكلي يتحقق عندما يتحقق التوازن في كلا السوقين معاً وفي آن واحد .

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة الدراسة هو في ما يعانيه الاقتصاد المصري من حالة فقدان التوازن في السوق السلعي وكذلك في السوق النقدي من خلال تحليل متغيرات هذين السوقين وعدم تطابقهما مع النظرية الاقتصادية وهذا أدى الى حدوث اختلال في التوازن الداخلي واستمر هذا الاختلال الى التوازن الخارجي من خلال تحليل متغيرات القطاع الخارجي وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تحقيق التوازن الا ان مشكلة الاختلال لا زالت قائمة .

هدف البحث :-

يهدف البحث الى بيان الاهمية الاقتصادية للتوازن بين السوقين السلعي والنقدي على المستوى المحلي وكذلك بيان اهمية التوازن مع القطاع الخارجي على المستوى العالمي وتأثير هذا التوازن على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تحليل متغيرات منحنى IS-LM-BP وبيان طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تحكم هذه المتغيرات .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية عامة مفادها أنه لا توجد علاقة بين التوازن العام في اقتصاد مفتوح ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة، ومن هذه الفرضية تنطلق بعض الفرضيات الفرعية :-

- 1- لا توجد علاقة بين متغيرات التوازن في السوق النقدي والنتاج المحلي، والتضخم والبطالة في مصر للمدة 2000 - 2020 .
- 2- لا توجد علاقة بين متغيرات التوازن في السوق السلعي والنتاج المحلي، والتضخم والبطالة في مصر للمدة 2000 - 2020 .
- 3- لا توجد علاقة بين متغيرات التوازن في القطاع الخارجي والنتاج المحلي، والتضخم والبطالة في مصر للمدة 2000 - 2020 .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث عن طريق تسليط الضوء على سياسات التوازن في السوق السلعي، والسوق النقدي، وكذلك التوازن الخارجي وبيان أهم معوقات هذا التوازن فضلاً عن إبراز دور التوازن الكلي في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر الذي يعاني من عدم وجود توازن داخلي وخارجي لأعماده الكبير على العالم الخارجي في سد احتياجاته المحلية.

المبحث الاول – التوازن الاقتصادي – اطار من المفاهيم

اولاً :- مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن (Equilibrium) اصطلاحاً يعبر عن تعادل القوى المختلفة التي تؤثر في مستوى الظاهرة قيد الدراسة ، أما المفهوم الاقتصادي له على المستوى الكلي فهو الوضع المنظم والذي يتم عن طريقه تنظيم النظرية الاقتصادية بأكملها والذي يتميز بتلاؤم المتغيرات الاقتصادية مع بعضها البعض، بحيث تنعدم ردود الفعل التصحيحية، ويتخذ الاقتصاد بذلك معياراً للتوازن الاقتصادي هو المساواة بين الادخار والاستثمار⁽¹⁾.

يتضح من التعريف اعلاه وعن طريق شرط التوازن أهمية السياسات الاقتصادية في ضرورة عودة الاقتصاد إلى وضعه التوازني كون الاقتصاديون يعتقدون أنّ التوازن هو حالة استثنائية، والحالة الغالبة للاقتصاد هي وضعية عدم التوازن ويعزون سبب ذلك إلى أنّ الاقتصاد غالباً ما يكون في حالة تفاعل وحركة مستمرة ناتجة عن نوع من عدم التوافق بين المتغيرات الاقتصادية مما يدعو إلى ضرورة ان تكون هنالك ردود فعل تصحيحية قد ينتج عنها في أغلب الاحيان وصول الاقتصاد إلى حالة قريبة من التوازن .

1- Katia Caldari , Institutional economics and concept of equilibrium , Journal of post Keynesian Economics , 2014 , p- 4 .

كما تعد فكرة التوازن من الافكار القديمة والتي تم تناولها على مرّ الحقب والتطورات الاقتصادية، اذ يوصف التوازن بأنه فكرة التنظيم المركزي لقوى العرض وقوى الطلب في النشاط الاقتصادي، أو هو الحالة التي من الممكن أن تبقى دائماً طالما لم يكن هنالك أي تغيير يطرأ على الظروف المؤدية اليها ، وصفة الثبات هذه ذات جذور للمدرسة التقليدية التي تنطلق من شروط التوازن في ظل الاستخدام الشامل⁽¹⁾ . كذلك نجد أنّ التوازن قد يكون داخلياً ويشمل في هذه الحالة تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي والنقدي، ففي القطاع الحقيقي يتطلب لتحقيق التوازن تعادل العرض الكلي مع الطلب الكلي عند مستوى معين من الأسعار ، أما في القطاع النقدي فيطلب لتحقيق التوازن المساواة بين عرض النقود والطلب عليها ، أما توازن الاقتصاد الخارجي فالمقصود به: التساوي بين صافي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية ويتحقق هذا بوجود توازن مطلق في ميزان المدفوعات والتوازن في سوق العملات الاجنبية ، فاذا تحقق التوازن في جميع هذه القطاعات (الحقيقي والنقدي والخارجي) فعندئذ يمكن القول إنّ الاقتصاد يكون في حالة توازن كلي عام⁽²⁾ . وعلى الرغم من تعدد الطروحات التي تخص التوازن الاقتصادي العام، وتعدد النماذج حسب المدارس الاقتصادية وصولاً إلى نماذج الاقتصاد الكلي الحديثة التي تعتمد على الاساليب القياسية (النيوكلاسيك والتوقعات العقلانية)، فإنها لم تعطِ الحلول لمشكلات الاقتصاد بشكل كافٍ، وعلى رأسها مشكلة التوازن الاقتصادي العام، وكذلك الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حدٍ سواء⁽³⁾ .

ويُنظر إلى الاقتصاد باعتباره في حالة توازن مستمر بمعنى أنّ الناس يتخذون القرارات التي تبدو مثالية بالنسبة لهم في ضوء المعلومات المتاحة، ومن ثم لا يرتكبون أخطاء مستمرة وهذا هو المعنى الذي يقال بأنه السلوك العقلاني، وتُزى الأخطاء عند حدوثها إلى فجوة المعلومات مثل الصدمات غير المتوقعة، ومن المفترض أنّ يكون الاقتصاد دائماً في توازن في الامد القريب، لأنّ الامد البعيد أو الحالة المستقرة عبارة عن خاصية رياضية لنموذج الاقتصاد الكلي والذي يوصف مساره عندما تتجح كلّ صدمات الماضي باختراق النظام الاقتصادي، ويمكن أن يكون هذا أمّا توازن ثابت أو بصورة أعم توازن النمو الذي لا يوجد فيه - في غياب الصدمات - ميل للاقتصاد إلى الابتعاد عن مساره⁽⁴⁾ . كما يقتضي الامر توضيح مفهوم الاستقرار، فالاستقرار لغّةً يعني تثبيت الشيء في مكانه ، أو يعني السكون والثبات بما يوحي أنّ هنالك حركة قبل ذلك، وقد تم استقرارها ، واقتصادياً المقصود من الاستقرار هو خلق بيئة اقتصادية خالية من التقلبات والتذبذبات الاقتصادية المتطرفة التي تحدث في متغيرات الاقتصاد الكلي فعندما ينمو اقتصاد متوازن في ظل تضخم واطيء ومستقر يُعد الاقتصاد مستقر⁽⁵⁾ . وعليه فإنّ الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة من دون تضخم، وكذلك الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الناتج مع المحافظة على قيمة النقود، كما أنّ الاستقرار الاقتصادي يعني التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لا يتجه اياً من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى التغيير خلال مدة زمنية

2- Ross, m.Starr, **General Equilibrium Theory**, san Diego California Cambridge university press 2011 , p 1-3 .

2 - Dominick Salvatore and Eugene Adiulito , **Principle of Economics ,Second Edition** , The McGraw Hill Companies INC , 1996 , p - 56 .

3 - Lars Palsson sell , **Real world economic review** , Macroeconomic , issue N066 , 2014 , p-26 .

4- Michael Wickens, **Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach**, Princeton University Press, London, 2008, p- 1 .

5- Gormas, Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financial stability in Turkey, **Historical Perspective**, Central Bank of Turkey, Turkey,2009,p1-2.

معينة وبذلك يصل الاستقرار إلى حالة التوازن عندما يتحقق هذا الشرط، وتستخدم جملة من السياسات التي تُدعى سياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تستهدف البطالة والتضخم وتوازن ميزان المدفوعات والتي يترتب عليها نمو في الناتج المحلي الاجمالي في حال السيطرة على هذه المتغيرات ومعالجة الاختلالات⁽¹⁾. وإذا كانت سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي التي تمهد لإعادة التوازن فإن الاختلال ينعكس على شكل ارتفاع في معدلات التضخم أو معدلات البطالة أو في الاثنين معاً، فالتضخم بوصفه أحد أشكال اختلال التوازن الاقتصادي قد يكون بسبب صدمات في جانب الطلب (زيادة في الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي)، أو بسبب صدمات جانب العرض (انخفاض المعروض السلعي أو ارتفاع الاجور واسعار المواد الاولية) مما سيؤدي إلى زيادة في تكاليف الانتاج، وهكذا فإن التوازن الذي يحصل مع غياب أي صدمة في جانب الطلب أو في جانب العرض أتما يمثل الحالة المثلى للاقتصاد الذي يتميز فيها باستقرار العلاقة بين متغيراته الاقتصادية⁽²⁾، كما أنّ الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة يشير إلى الوصول لحالة التشغيل الكامل غير أنّ المقصود بالتشغيل الكامل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وأتما تقليلها إلى ذلك الحد الذي لا يسمح إلا بما يسمى البطالة الاحتكاكية⁽³⁾، وقد ركزت المدرسة الكينزية على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تركيزها على دور الحكومة بهذا الشأن، اذ يقترح الكينزيون أنّ معالجة مشكلتي البطالة والتضخم تتمثل في اتباع سياسات مالية، ونقدية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعّال، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة مستوى التشغيل والذي يتكفل بالنهاية في القضاء على مشكلة البطالة وعلى الرغم من اعترافهم بارتفاع معدل التضخم نتيجة السياسات التوسعية إلا أنّهم يرون ذلك ليس مشكلة كبيرة، لأنّ العرض سوف يستجيب للزيادة في الطلب في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة⁽⁴⁾.

ثانياً :- أهمية التوازن الاقتصادي

1- أهمية التوازن الاقتصادي في رسم السياسة الاقتصادية

لقد أعتقد الكلاسيك أنّ السياسة المالية تُستعمل بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل، في حين تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض اسعار الفائدة، كما تستخدم السياسة التجارية بهدف تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلى أنّ ظَهَرَ الفكر الكينزي الذي اظهر فعالية السياسة المالية كسياسة تثبيت لاستجابة صدمات الطلب الكلي كما اثبت أنّ الاستخدام المتزامن للادوات من أجل تحقيق أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة ذات فعالية أكثر

1- Isabet Cooreia and Juan, P.Nicolini, optimal fiscal and monetary policy : equivalence result, university of tia, 2001, p-4 .

2 - Giovanni Caruvade , Equilibrium and Economic Theory , 1st published , London , 1997 , p - 55 .

3 - وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن البصري، 2010، ص 70 .

4 - بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزامل، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1، 2014، ص193 .

ونجاحاً أضمن ، بدلاً من استخدام أدوات محددة لاغراض وأهداف محددة وهذا ما أدى إلى استخدام النماذج الاقتصادية⁽¹⁾.

2- أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي

يُعرف التخطيط الاقتصادي بأنه ذلك التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يمكن من تحقيق أهدافه ، وبذلك يُعد التخطيط نوع من التنظيم الاجتماعي للعملية الانتاجية والتوزيعية في المجتمع⁽²⁾.

كما يُعرف التخطيط على أنه تلك العملية التي عن طريقها يتم تحديد الأهداف التنموية، وأختيار السياسات والأجراءات لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة وفي حدود الموارد المحدودة⁽³⁾، فقد نجد إن استخدام اسلوب التخطيط مبرره الفشل في نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه ، فالفشل في توجيه الموارد نحو انتاج السلع والخدمات التي يزداد الطلب عليها من قبل افراد المجتمع ، بسبب عدم الاستثمار فيها من قبل القطاع الخاص لما تتطلبه من رؤوس اموال ضخمة من جهة وضعف مردوديتها المادية من جهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى ، بالمقابل نجد أن المستثمر الخاص يرغب في المشاريع ذات المردودية المادية السريعة والتكلفة الأقل⁽⁴⁾.

3- أهمية التوازن الاقتصادي في تصحيح الصدمات الاقتصادية

إنّ الازمات الاقتصادية هي نتيجة تقلبات اقتصادية ذات نظام دوري فهي تسبب اثاراً سلبية على اقتصاديات الدول لاسيما في مرحلة الانكماش، إذ يتأثر الاداء الاقتصادي وتظهر البطالة والتضخم وكذلك العجز في مختلف الموازين الكلية وغير ذلك من المشاكل الاخرى التي تؤدي إلى حدوث اختلالات اجتماعية خطيرة .

وتظهر أهمية التوازن الاقتصادي عن طريق المعادلات التوازنية التي قد تستخدم كتدابير وقائية ضد الدورات الاقتصادية ، فمثلاً معادلة الدخل $(Y=C+I)$ يمكن أن تستخدم كنموذج لتحليل الدورات الاقتصادية اذا امكنا تحديد المتغيرين (C, I) بدلالة الدخل أو عن طريق متغيرات أخرى ، بحيث أنّ المعادلة تعكس النمط السلوكي للمستثمرين والمستهلكين ، ويمكن أن تعمم هذه الاعتبارات على المعادلات التوازنية الاخرى لتصبح بمثابة نماذج اقتصادية لوصف وشرح الدورات الاقتصادية ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة .

وقد اعتمد صندوق النقد الدولي سياسة التثبيت الاقتصادي لحل ازمة الدول النامية والتي تقوم على اولوية قضايا التوازن العام وفي مواجهة قضايا استحداث النمو الاقتصادي الجهاز الانتاجي والطلب الفعّال وتتضمن هذه البرامج اجراءات خاصة بتصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية⁽⁵⁾.

1 - دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 153 .
2 - عمر محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 251 .
3 - فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 ، ص 89 .
4 - دراوسي مسعود ، مصدر سابق ، ص 154 .
5 - شريف محمد ، السياسة الجبانية ودورها في تحقيق التوازن، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر ، 2010 ، ص 90.

المبحث الثاني :- التوازن الاقتصادي حسب المدارس الاقتصادية

اولاً – التوازن الاقتصادي في مدرسة اقتصاديات جانب العرض

ظهرت هذه المدرسة في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات في بعض الدول الرأسمالية الصناعية ومن ابرز مؤسسي هذه المدرسة ومؤيدوها الاقتصادي (Arthur Laffer, Craig Roberts, Norman Taylor) وقد تبنى بقوة الرئيس الامريكى (Ronald Reagan) تطبيق مبادئ هذه المدرسة في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (1981- 1989) عن طريق استخدام سياسات مصممة من قبل مدرسة اقتصاديات جانب العرض بدلاً من إدارة الطلب الكلي وذلك عن طريق اجراء تخفيض للضرائب المفروضة الهدف منها زيادة الحوافز على الادخار والانتاج والتشغيل، وكذلك رفع القيود التي تحيط بنشاط الاعمال بهدف تحرير الارباح من التدخلات الحكومية⁽¹⁾.

يرى انصار هذه المدرسة أنّ العودة إلى قانون ساي هو الخلاص من مأزق الرأسمالية عن طريق التحول من دور السياسة المالية في انعاش الطلب الكلي إلى السياسات التي تقوم بانعاش جهاز الانتاج الراسمالي (العرض) وذلك بابقاء الية السوق الحرة والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الاجور والاسعار، ويركزون كذلك على أهمية زيادة الانتاج والانتاجية والاستهلاك عن طريق توفير الحوافز والمناخ الملائم لذلك، كما أنّهم لا يبتعدون كثيراً عن الرؤية الفكرية للنقوديين وتأكيدهم لنفس المنطق بشأن العلاقة بين نمو المعروض النقدي ونمو الناتج القومي، ونظرتهم كذلك إلى التضخم على أنّه ظاهرة نقدية، واعتبارهم بأنّ الضرائب المرتفعة هي احدى مسببات التضخم، كونها عنصر تكلفة وبارتفاعها تشكل انخفاضاً في الارباح الذي يُقابل بزيادة في الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار⁽²⁾.

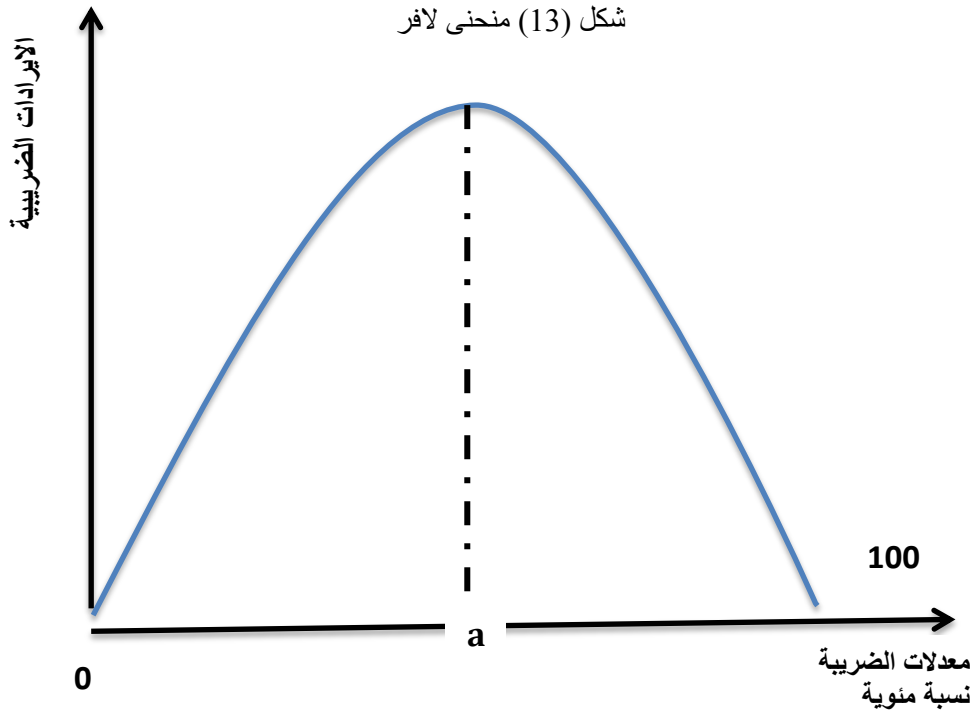
لهذا نجد أنّ اصول اقتصاديات جانب العرض تكمن في النظريات الكلاسيكية، حيث يقبل اقتصاديو جانب العرض وجهة النظر الكلاسيكية القائلة بأنّ نمو الناتج في المدى المتوسط يتحدد عن طريق المتغيرات الحقيقية كزيادة عرض العمل والتغيرات التكنولوجية، كما يلتزمون بالنظرة الكلاسيكية بأنّ سعر الفائدة هو المتغير الحاسم لعملية الادخار والاستثمار، وأكدوا بأنّ معدل نمو راس المال يتحدد بشكل اساسي عن طريق حوافز الادخار والاستثمار، وأنّ النمو في عنصر العمل على الرغم من أنّه يتحدد على المدى الطويل بالعوامل الديموغرافية إلا أنّه يتأثر بشكل كبير بالاجر الحقيقي⁽³⁾، كانت حجة مؤيدي اقتصاديات جانب العرض حول الاقتصاد بأنّ المشكلة الحقيقية ليست في جانب الطلب، بل أنّ معدلات الضرائب المرتفعة والقيود الصارمة التي قللت من الحافز على العمل والادخار والاستثمار فالمطلوب ليس تحفيز جانب الطلب، بل تحفيز أفضل لجانب العرض، اذ يرون بأنّ انخفاض الضرائب سيؤدي إلى العمل بجدية أكبر نتيجة لعدم انخفاض الاجور بسبب الضرائب، كذلك انخفاض الضرائب سيمكن الشركات من الاحتفاظ بقدر أكبر من ارباحها ومن ثم القدرة على الاستثمار، وسيؤدي المزيد من عرض العمل وكذلك المزيد من الاستثمار (العرض الرأسمالي) إلى التوسع في المعروض من السلع والخدمات مما سيقفل من التضخم والبطالة في نفس الوقت، جادل انصار جانب العرض

1- Velupillai, K Vela, *Macroeconomic Theory and Economic Policy*, First edition, Taylor and Francis, London, 2004, p- 78 .

2- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, *Economics*, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009 , p-357.

3- Richard T. Froyen , *Macroeconomics Theories and Policies*, tenth edition, England, 2013, p- 385 .

بأن الآثار المحفزة لسياسات العرض أن تكون كبيرة لدرجة أن التخفيض في معدلات الضرائب من شأنه أن يؤدي في الواقع إلى زيادة الإيرادات الضريبية على الرغم من أن الضرائب ستكون أقل بحيث تفوق الزيادات في الأرباح والمبيعات والدخل الانخفاضات في المعدلات، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية وكان وجهة النظر هذه للاقتصادي جانغ العرض مستندة إلى منحنى لافر⁽¹⁾، والذي يوضحه الشكل (13) :-



Source : Stephen L. Slavin ,Macroeconomics, Ninth Edition, McGraw-Hill Series, New York, 2009, p 375 .

ثانياً – التوازن الاقتصادي في مدرسة التوقعات العقلانية

تعد التوقعات العقلانية إحدى التغيرات النوعية في مجال التحليل الاقتصادي، وعلى وجه التحديد (التحليل الاقتصادي الكلي)، إذ تؤدي توقعات الأفراد دوراً بارزاً في التأثير على الظواهر الاقتصادية مثل دالة الاستهلاك، ودالة الطلب على النقود، كما أحتلت التوقعات العقلانية مكانة مهمة في الجدول الدائر بين المدارس الفكرية التي تهتم بالتحليل الاقتصادي، والطريقة التي يتم بها صياغة التوقعات، إذ هنالك شبه أجماع على أن صياغة التوقعات تعبر عن الخصائص الديناميكية للنماذج الاقتصادية على المستوى الكلي عن طريق فاعلية السياسات النقدية والمالية⁽²⁾، وتعني التوقعات بأن كل شخص اقتصادي بطبيعته لا يعرف المستقبل على وجه اليقين ومن ثم عليه أن يبني خطته وقراراته بما في ذلك

¹- Karl E. Case & others, Principles of Macroeconomics, tenth edition, Pearson Education Inc, USA, 2012 , Op, cit, p- 341 .

²- Margaret S. Archer & Jonathan Q. Tritter, Rational Choice Theory Resisting Colonization, Lindeman& New York, 2000, p- 26.

تحديد الاسعار أو التوقعات على اساس التوقعات المستقبلية، وعادة ما يتم اجراء مثل هذه التوقعات حول المستقبل بطريقة عقلانية يُستخدم فيها جميع المعلومات المتاحة للتوصل إلى افضل توقع ممكن⁽¹⁾، ويُعرف (Baxter) التوقعات بأنها مواقف أو قناعات قد ترقى إلى حد الايمان أو حالات من التخمين بطبيعة المتغيرات والظروف المستقبلية، وغالباً ما تكون محددة بشكل مقارب للسلوك الاقتصادي، كما يتفق معظم الاقتصاديين على أنّ توقعات الافراد حول مستقبلهم تؤثر على قراراتهم الحالية، ومثال ذلك توقعات الافراد حول الاسهم ودورها في زيادة الطلب المصحوب بارتفاع الاسعار مستقبلاً رغبةً منهم في تحقيق الربح⁽²⁾، ويرى بعض الاقتصاديين أنّ التوقعات العقلانية تم الاشارة إليها من قبل ادم سميث في كتابه (ثروة الامم) 1776 ومن تبعه عن طريق ارساء مبادئ المثالية والرشادة العقلانية في الاختبار، ولكن كان التطرق لها ليس بالاسلوب نفسه، إذ كان الهدف هو الاسلوب الذي يتم عن طريقه استغلال الموارد النادرة بكفاءة عالية لغرض الوصول إلى غاية محددة، عن طريق التركيز على ضبط النفقات إلى ادنى مستوى لغرض الوصول إلى أكبر قدر ممكن من اشباع الحاجات العامة⁽³⁾.

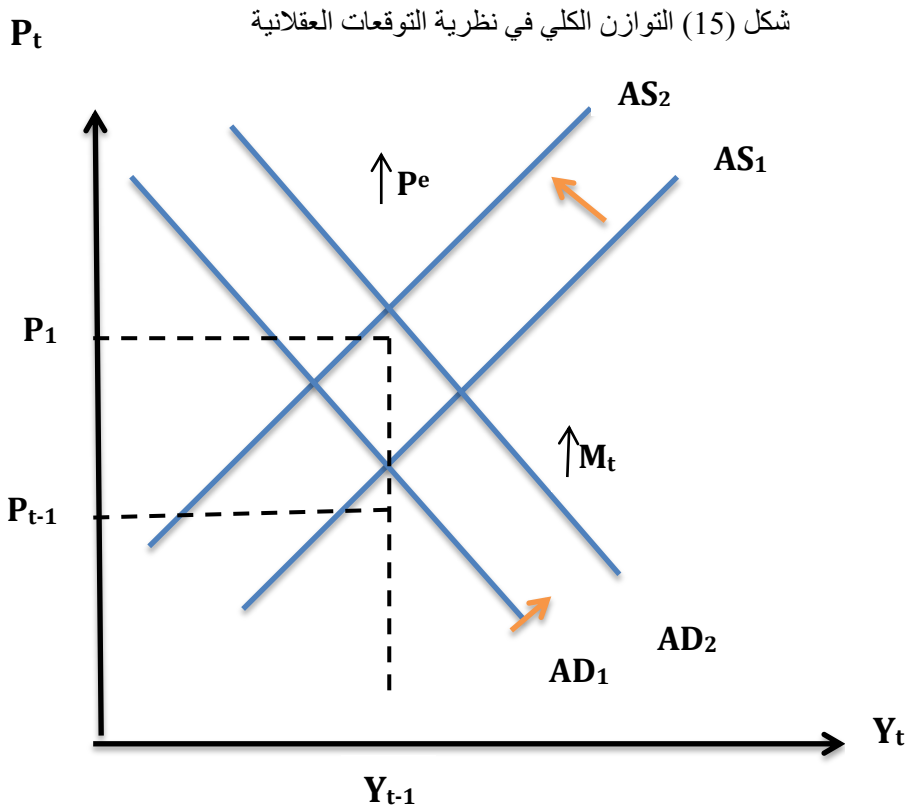
تقوم هذه النظرية على نفس المبادئ والاسس التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية اذ يرفضون التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي مستندين على أنّ التدخل الحكومي يعمل على تعطيل عمل القطاع الخاص حيث يضر أكثر مما ينفع، اذ يؤكّدون على أنّ السياسات المناهضة للتضخم والركود لن يكون لها أي تأثير على الاطلاق فحتى لو كان هناك ركود أو قدر من التضخم سيعمل الاقتصاد تلقائياً وبسرعة على تصحيح نفسه وينتهي الامر بعمالة كاملة وتضخم ضئيل أو معدوم والسبب أنّ السياسة المالية والنقدية لها تأثير ضئيل ووفقاً للتوقعات العقلانية هو أنّها تؤثر بشكل اساسي على اجمالي الطلب، ولكن المحرك للاقتصاد هو العرض الكلي، اذ أوضح (روبرت لوكاس) (من جامعة شيكاغو وهو الأفضل من بين الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد) أنّه يمكن للناس توقع سياسات الحكومة لمكافحة التضخم والركود، بالنظر إلى معرفتهم بالسياسة والخبرة السابقة والتوقعات بشأن المستقبل ومن ثم فهم يتصرفون بناءً على هذا التوقع، ويبطلون بشكل فعّال الآثار المقصودة لتلك السياسات لذا يجب على الحكومة أن تتبّع ارشادات صارمة بدلاً من محاولة استخدام السياسة التقديرية للعبث بالاقتصاد، وتستند هذه النظرية إلى ثلاثة افتراضات هي (1) أنّ الافراد والشركات يتعلمون عن طريق التجربة لتوقع عواقب التغييرات في السياسة النقدية والمالية، و(2) أنّ يعملون على الفور لحماية مصالحهم الاقتصادية، و(3) أنّ جميع أسواق الموارد والمنتجات هي أسواق تنافسية بحتة⁽⁴⁾.

إنّ افضل تطبيق لنظرية التوقعات العقلانية هي نظرية التكافؤ الريكاردي أو النظرية الريكاردية في السياسة المالية (التي أبكرها الاقتصادي ديفيد ريكاردو وطورها فيما بعد روبرت بارو من جامعة شيكاغو)، والتي تُبين توقعات الافراد للمستقبل بعد قيام الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي لغرض زيادة الطلب الكلي سواء أكانت تلك الزيادة عن طريق التمويل بالعجز أو عن طريق اصدار السندات، فقد بينت هذه النظرية أنّ التغييرات في معدلات الضرائب ليس لها أي تأثير على الإنفاق الاستهلاكي، لأنّ الافراد لا يهتمون باستهلاكهم الخاص فقط بل يهتمون أيضاً برفاهية افرادهم وتستمر هذه

- 1- Sanjay Rode, Advanced Macroeconomics, bookboon.com, 2012 , p- 157 .
- 2- Paul A. Anderson, Rational expectations forecasts from nonrational models studies in the quantity theory of money, Chicago University, press, 1992, p- 16 .
- 3- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, 3th edition, Inc, New York, 1974, p- 54 .
- 4- Stephen L. Slavin, OP, cit, p- 375- 376 .

النظرة لعدة اجيال لاحقة، لذلك فإن الافراد يدركون اجراءات الحكومة في المستقبل، لذلك فهم لا يقدمون على زيادة الانفاق الاستهلاكي في الوقت الحاضر لكون الحكومة ستقوم بزيادة الضرائب في المستقبل لغرض سداد العجز الحاصل أو سداد قيمة السندات، لذا فإن توقعات الافراد للمستقبل قد أوقفت عمل السياسات الحكومية لذلك فإن الافراد حتى لو توفرت لديهم الوفرة المالية في الوقت الحالي فإنهم يتوقعون انفاقها في المستقبل⁽¹⁾ .

تلعب التوقعات دوراً هاماً في الطلب الكلي، فالانفاق الاستهلاكي إنما يتوقف على توقعات المستهلكين عن الموارد في المستقبل المتاحة لهم، كذلك فإن الانفاق الاستثماري يتوقف على توقعات منشآت الاعمال عن الارباح في المستقبل وكذلك على التوقعات عن تكاليف تمويل المشروعات، لهذا السبب أكد كينز على أهمية التوقعات كعامل اساسي في استنتاج الطلب الكلي والدورات الاقتصادية، أما العرض الكلي فقد اوضحت دراسات منحني العرض الكلي أو توقعات العمال عن التضخم، والاستجابة المنتظرة لسياسة الحكومة، وفيما يتعلق بالبطالة تؤثر على موضع منحني العرض الكلي فهي تؤثر على عزم العمال في الضغط لرفع الاجور إلى أعلى⁽²⁾. أما فيما يخص التوازن الكلي بين منحني الطلب والعرض فيمكن توضيحه بوساطة الشكل (15):-



المصدر: محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، ط1، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012، ص457 .

1- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009, p-356-357.

2 - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة) ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1994 ، ص 895 .

المبحث الثالث :- قياس العلاقة بين متغيرات IS-LM-BP ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مصر للمدة 2000-
2020

أولاً :- نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger) :-

أظهرت النتائج الخاصة باختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة في مصر أنّ متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، وأنها مستقرة عند الفرق الأول، وهذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الأولى، سواء للمتغيرات التابعة $(GDP, IN, UN) \approx I(1)$ ، أو المستقلة $(NB, S, CA, M2, I, R \approx I(1))$ ، وعندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger) ذي الخطوتين، الذي يقوم بتقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات وكالاتي :-

1- الخطوة الأولى

تتضمن هذه المرحلة تقدير انحدار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع البحث بطريقة (OLS) في مصر و
كما في المعادلات للنماذج الآتية :-

أ- النموذج الأول

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (1)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (2)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (3)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (4)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \text{-----} (5)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \text{-----} (6)$$

ب- النموذج الثاني

$$IN_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (7)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (8)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (9)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (10)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \text{-----} (11)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \text{-----} (12)$$

ج- النموذج الثالث

$$UN_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (13)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (14)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (15)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{-----} (16)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \text{-----} (17)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \text{-----} (18)$$

إذ أن: ε :- حد الخطأ المراد اختبار استقراره للمعادلات أعلاه .

وبعد تقدير المعادلات أعلاه بطريقة (OLS)، تم اختبار استقرار حد الخطأ لكل معادلة بطريقة (ADF) ونتائج الجدول (1) يوضح ذلك :-

الجدول (1)

نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في مصر

مصر		البيان
اختبار (ADF)		المعادلة
test-critical	t-statistic	
-1.960171	-2.602356	1

-1.960171	-2.732139	2
-1.960171	-2.339966	3
-1.960171	-3.595599	4
-1.960171	-6.168263	5
-1.960171	-0.028708	6
-1.960171	-2.792672	7
-1.960171	-2.759397	8
-1.960171	-2.727851	9
-1.960171	-2.735072	10
-1.960171	-2.881647	11
-1.960171	-2.778882	12
-1.960171	-1.511657	13
-1.960171	-1.490575	14
-1.960171	-1.607968	15
-1.960171	-1.470764	16
-1.960171	-1.571083	17
-1.960171	-2.501071	18

المصدر :- نتائج البرنامج الاحصائي 9 Eviews .

دلَّت النتائج الواردة في الجدول (1) على خلو حدود الخطأ للمعادلات المقدرة في مصر للنموذج الأول من جذر الوحدة باستثناء المعادلة (6)، فعند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (tau) مع مثيلاتها الجدولية) نلاحظ رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، مما يدلُّ على قبول الفرض العدمي باستقرار حد الخطأ، مما يبين أنَّ حدود الخطأ متكاملين من الدرجة نفسها، وهو مؤشر معنوي لوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار ، الادخار ، عرض النقد الواسع ، صافي الموازنة العامة ، صافي الحساب الجاري مع الناتج المحلي الاجمالي ، وتبين النتائج عدم استقرارية حد

الخطأ للمعادلة (6) على وفق الاختبار (ADF) عند مستوى المعنوية (5%)، مما يعني عدم احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي في مصر .

أما بالنسبة للمعادلات المقدرة في النموذج الثاني والمتضمنة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (I , S , M2 , NB , CA) والتضخم (IN) ، فتشير النتائج الموضحة في الجدول (1) إلى استقرارية حد الخطأ المقدر لجميع المعادلات مما يدل على امكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المقدرة في المعادلات (7-12) ، على عكس حدود الخطأ للمعادلات المقدرة في النموذج الثالث والتي بينت استقرارية حدود الخطأ باستخدام اختبار (ADF) إلى عدم استقراريته لجميع المعادلات باستثناء معادلة سعر الفائدة ، ومن ثم ضعف احتمال وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (I , S , M2 , NB , CA) والبطالة في مصر خلال مدة الدراسة مصر .

2- الخطوة الثانية

تتضمن هذه الخطوة التحقق من العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج عن طريق تقدير نموذج تصحيح الخطأ في كل من مصر ونيجيريا، إذ تم تقدير المعادلات الآتية:-

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta I_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(1)}$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta S_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(2)}$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M2_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(3)}$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta NB_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(4)}$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta CA_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(5)}$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta R_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(6)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta I_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(7)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta S_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(8)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M2_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(9)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta NB_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(10)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta CA_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(11)}$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta R_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(12)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta I_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(13)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta S_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(14)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M2_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(15)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta NB_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(16)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta CA_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(17)}$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta R_{t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \text{-----(18)}$$

حيث أن: (e_{t-1}) :- حد الخطأ المقدر من الخطوة الاولى .

وبعد التقدير وبالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews9) الذي يتميز بحساب قيمة (tau) مباشرة لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم التي تنص عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في مصر ونيجيريا، جاءت النتائج كما موضحة في الجدول (2) :-

الجدول (2)

نتائج اختبار (Engle – Granger) للمتغيرات الاقتصادية في مصر للفترة (2000-2020)

مصر				
المعادلة	المتغير التابع	tau – statistic	Prob %5	القرار
1	GDP	-3.439600	0.0476	رفض العدم
2	GDP	-3.100165	0.1308	قبول العدم
3	GDP	-2.959261	0.1730	قبول العدم

رفض العدم	0.0431	-3.595599	GDP	4
رفض العدم	0.0005	-6.073823	GDP	5
قبول العدم	0.3726	-2.371718	GDP	6
قبول العدم	0.2098	-2.792673	IN	7
قبول العدم	0.6403	-1.790798	IN	8
رفض العدم	0.0235	-4.855932	IN	9
رفض العدم	0.0398	-3.976890	IN	10
رفض العدم	0.0496	-3.665981	IN	11
قبول العدم	0.1315	-3.107024	IN	12
قبول العدم	0.9192	-0.903923	UN	13
قبول العدم	0.9755	-0.334210	UN	14
قبول العدم	0.9354	-0.790590	UN	15
قبول العدم	0.9328	-0.811799	UN	16
قبول العدم	0.8456	-1.253874	UN	17
رفض العدم	0.0181	-4.226944	UN	18

المصدر :- نتائج البرنامج الاحصائي 9 Eviews .

عند تفحص نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في كل من مصر ونيجيريا، نجد معنوية المعادلات الاولى والرابعة والخامسة في مصر، إذ بلغت قيمة (tau) (-3.439600) للمعادلة الاولى، في حين بلغت (-3.595599) للمعادلة الرابعة و(-6.073823) للمعادلة الخامسة وهي معنوية عند مستوى (5%) ، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي، وكل من الاستثمار وصافي الموازنة والحساب الجاري، أما المعادلات الثانية والثالثة والسادسة فقد كانت غير معنوية عند مستوى (5%) حيث بلغت قيمة (tau) للمعادلة الثانية (-3.100165) و(-2.959261) و(-2.371718) للمعادلتين الثالثة والسادسة، وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الناتج المحلي وكل من الادخار وعرض النقد وسعر الفائدة .

أما فيما يخص العلاقة بين التضخم والمتغيرات المستقلة فقد دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم وكلّ من عرض النقد وصافي الموازنة والحساب الجاري وذلك، لأن مستوى المعنوية قد بلغ أقل من (5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم، أما العلاقة بين التضخم والاستثمار والأدخار وسعر الفائدة فقد دلت النتائج على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، لأنّ مستوى المعنوية بلغ أكبر من (5%) إذ بلغت (0.2098) مع الاستثمار و(0.6403) مع الادخار و(0.1315) مع سعر الفائدة .

أما علاقة البطالة بالمتغيرات المستقلة فقد نجد عن طريق الجدول إنّه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة وجميع المتغيرات المستقلة باستثناء سعر الفائدة، إذ دلت النتائج على وجود العلاقة حيث بلغت مستوى المعنوية عند (5%) ما قيمته (0.0181) أما المتغيرات المستقلة الأخرى فجميعها كانت أكبر من مستوى المعنوية (5%) .

الاستنتاجات

- 1- تشير نتائج تقدير العلاقة إلى احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي وجميع متغيرات الدراسة في مصر باستثناء سعر الفائدة .
- 2- اظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي في مصر وكلّ من الاستثمار وصافي الموازنة والحساب الجاري فقط في حين لا توجد علاقة بين الناتج المحلي وكل من الادخار وعرض النقد وسعر الفائدة .
- 3- بينت النتائج بأنّه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم في مصر وعرض النقد وصافي الموازنة والحساب الجاري فقط، اما الاستثمار والادخار وسعر الفائدة فلا توجد علاقة بينها وبين التضخم .
- 4- دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة في مصر وسعر الفائدة فقط، اما المتغيرات الأخرى جميعها فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بينها وبين البطالة .

التوصيات

- 1- من اجل تحقيق التوازن الداخلي على الدولة اتباع سياسات مالية ونقدية تعمل على تخفيض سعر الفائدة من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى حالة التوازن بين السوقين السلعي والنقدي .
- 2- العمل على تحقيق التوازن بين السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية وتحقيق اهداف كل سياسة مع الاخذ بنظر الاعتبار عدم التعارض بين السياسات الاقتصادية .
- 3- ضرورة تقليل الاعتماد على مصادر الإيرادات الخارجية وذلك لتخفيض العجز الحاصل في صافي الموازنة من خلال تفعيل مصادر الإيرادات الداخلية .
- 4- ضرورة توجيه الاموال المكتتة نحو القطاع المصرفي من خلال رفع سعر افائدة على الاموال المودعة لدى المصارف لقيام الحكومة باستثمار هذه الاموال وبالتالي عملت الدولة على زيادة الاستثمارات داخل البلد .
- 5- العمل على تخفيض العجز احاصل في ميزان المدفوعات من خلال خفض الاستيرادات وبالتالي امكانية تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي .

المصادر

- 1- Katia Caldari , Institutional economics and concept of equilibrium , Journal of post Keynesian Economics , 2014 .
- 2- Ross, m.Starr, General Equilibrium Theory, san Diego California Cambridge university press 2011 .
- 3- Dominick Salvatore and Eugene Adiulito , Principle of Economics ,Second Edition , The McGraw Hill Companies INC , 1996 .
- 4- Lars Palsson sell , Real world economic review , Macroeconomic , issue NO66 , 2014 .
- 5- Michael Wickens, Macroeconomic Theory, A Dynamic General Equilibrium Approach, Princeton University Press, London, 2008 .
- 6- Gormas, Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financial stability in Turkey, Historical Perspective, Central Bank of Turkey, Turkey,2009.
- 7- Isabet Cooreia and Juan, P.Nicolini, optimal fiscal and monetary policy : equivalence result, university of tia, 2001.
- 8- Giovanni Caruvade , Equilibrium and Economic Theory , 1st published , London , 1997 .
- 9- وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسن البصري، 2010 .
- 10- بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزالمي، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد1، 2014.
- 11- مسعود، دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، اطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2006 .
- 12- عمر محي الدين ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان، بدون سنة نشر .
- 13- فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .
- 14- شريف محمد ،السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر ، 2010.
- 15- Velupillai, K Vela, Macroeconomic Theory and Economic Policy, First edition, Taylor and Francis, London, 2004.

16- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009 .

16- Richard T. Froyen , Macroeconomics Theories and Policies, tenth edition, England, 2013 .

17- Karl E. Case & others, Principles of Macroeconomics, tenth edition, Pearson Education Inc, USA, 2012 .

18- Stephen L. Slavin ,Macroeconomics, Ninth Edition, McGraw-Hill Series, New York, 2009.

19- Margaret S. Archer & Jonathan Q. Tritter, Rational Choice Theory Resisting Colonization, Lindeman& New York, 2000.

20- Sanjay Rode, Advanced Macroeconomics, bookboon.com, 2012 .

21- Paul A. Anderson, Rational expectations forecasts from nonrational models studies in the quantity theory of money, Chicago University, press, 1992.

22- Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, 3th edition, Inc, New York, 1974.

23- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009.

24- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة) ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1994 .

25- محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية (السياسة والممارسة)، ط1، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، 2012.